

نظرية النظم النحوي قبل عبد القاهر

د. أحمد نصيف الجنابي

المدخل إلى النظرية

عرفت « نظرية النظم النحوي » بعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ،
وبها اشتهر كتابه « دلائل الإعجاز » الذي بسط فيه هذه النظرية ، ولم
تشتهر كتبه الأخرى لاسيما النحوية ، ككتاب « المقتصد في النحو » وكتاب
« العوامل المائة » مثلما اشتهر « الدلائل » .

أما النحاة الذين جاؤوا بعده فلم يزيدوا على هذه النظرية شيئاً ذا بال
بل إنهم لم يدركوا أبعاد تلك النظرية العملاقة التي تشمل اللغة كلها ولا سيما
الجانب الاسلوبي الذي تفتقر إليه المؤلفات اللغوية قبل عبد القاهر الجرجاني ،
إلا في حالات نادرة .

أما في العصر الحديث فقد التفت إليها مجموعة من اللغويين والنقاد ،
منهم : الاستاذ أحمد أحمد بدوي في كتابه : « عبد القاهر الجرجاني » ، وإن كان
الرجل ناقلاً وشارحاً أكثر منه باحثاً مكتشفاً . وتناولها الدكتور محمد مندور
« في الميزان الجديد » فأبرز الجانب اللغوي في هذه النظرية ، وجعل عبد القاهر
في صف أعظم اللغويين المحدثين ، وتحدث عنها الدكتور أحمد مطلوب في
كتابه « عبد القاهر الجرجاني » حديثاً مستقيماً .

ولكن أعمق من تناول نظرية النظم « وكشف عن كثير من جوانبها المتصلة بالنظرية العامة والمصطلحات والأساليب ، هو الاستاذ الدكتور تمام حسان في كتابه القيم « اللغة العربية ، معناها ومبناها » .

وقد تناولها بالدرس والتحليل غير هؤلاء . ولكل جهده المشكور .

وأهم شيء نخلص إليه من هذه الكتب كلها أنها أجمعت على أن صاحب النظرية هو « عبد القاهر » وأنه غير مسبوق بها ولا بجزء منها .

ولي وجهة نظر تخالف هؤلاء جميعاً ، « ولكل وجهة هو مولها » . والناس يختلفون ماداموا يفكرون .

فقد وجدت أن عبد القاهر مسبوق بهذه النظرية في الجانِبِ النحوي المتصل بالأساليب ، الخاص بموضوع « الفصل والوصل » ، أو ما يسمى - عند القراء - بالوقف والابتداء (أو القطع والانتفاف) . وقد عدل عبد القاهر عن مصطلح البلاغيين - وهو منهم - في أثناء بحثه موضوع « الفصل والوصل » - في الدلائل إلى مصطلح القراء . وهذه القرينة إحدى حججني في إثبات ما يدل على أن صاحب « الدلائل » مسبوق بالجزء الذي أوضحته ، من نظرية النظم . (١) فمن هو ذلك السابق ؟ (٢) وماهي حدود التأثير ؟ (٣) وماهي الأدلة عليه ؟

هذا ما سأبينه في أقسام البحث الثلاثة الآتية :

القسم الأول : من هو صاحب نظرية النظم قبيل عبد القاهر ؟

صاحب هذه النظرية هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المهروف بالنحاس (ت ٣٣٨ هـ) . ولد بصر في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري من عائلة كانت تعمل بالنحاس . ولم تحدد مصادر حياته سنة ميلاده ، ويمكن أن نقرب من ذلك التأريخ بالطريقة الآتية :

لقد كان أول أساتذته موتاً هو بكر بن سهل الدمياطي (ت ٢٨٩ هـ) .
 فإذا كان طلب العلم يبدأ في السادسة عشرة في ذلك العصر فيمكن طرح هذا
 الرقم الأخير من (٢٨٩) فيكون الباقي (٢٧٣) ، وهو السنة التي ولد فيها
 النحاس تقريباً لا تحيداً . وبناء على هذه يمكن تقدير سنوات العمر التي عاشها

$$٣٣٨ - ٢٧٣ = ٦٥ .$$

ومعنى هذا أنه عاش عمراً وسطاً يشبه أعمار الأنبياء ، ولم يميت شاباً
 ولا هرماً بالرغم من أنه ألقى في النيل بمؤامرة دبرها له الحكم الذي كان
 قائماً وقتئذ . وإني أرفض الرواية المعروفة في مصادر حياته الزاعمة أنه كان
 يقطع أبياتاً من الشعر فرماه رجل في النيل لأنه اعتقد أنه يسحر النيل (١)
 ليقل ماؤه !

وبما يمضد ماذهبت إليه أن الحادثة تكررت مع عالم آخر رمي في النيل
 في آخر القرن الرابع الهجري . وهذا يدل على أن هذه الوسيلة كانت متبعة في
 ذلك العصر لاغتيال العلماء الذين يرفضون الخنوع والاستخذاء
 ويمكن تقسيم حياة النحاس إلى المراحل الآتية :

المرحلة الأولى وتمتد من سنة ٢٧٣-٢٨٧ هـ وهي مرحلة الطفولة والصبوة .
 المرحلة الثانية : وتمتد من سنة ٢٨٧ - ٣٠٠ هـ وتمثل مرحلة طلب العلم
 في مصر وفلسطين والعراق . وهي مرحلة الشباب في الحياة والفكر .
 وفي مصر كانت بداية رحلته العلمية . وأول أساتذته فيها : بكر بن
 سهل الدمياطي ، وقد نقل عنه النحاس في كتابه : « الناسخ والمنسوخ
 في القرآن » ، كثيراً (٢) . وأستاذه هذا محدث ، ومفسر ، ومقرئ (٣) .

(١) إنباء الرواة ١/١٠٤

(٢) الناسخ والمنسوخ / ٥ ، ١٠٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ الخ

(٣) طبقات القراء ١/١٧٨ وحسن المحاضرة ١/٣٦٧ وطبقات المفسرين ١/١١٧

وفي مصر أخذ قراءة « ورش » (١) ، عن أبي بكر (٢) عبد الله بن مالك التَّبَّيْبي (ت ٣٠٧ هـ) . وأخذ العلوم اللغوية والنحوية عن « محمد بن ولاد » (ت ٢٩٨ هـ) وقد ذكره في « إعراب القرآن » و « شرح القوائد التسع » (٣) . والتقى بالأخفش الصغير : علي بن سليمان (ت ٣١٥ هـ) بعدما جاء إلى مصر سنة ٢٨٧ هـ ، وقد أخذ عنه وذكره في جل كتبه الموجودة . كما أخذ عن غير هؤلاء .

أما في فلسطين فقد التقى في مدينة « اليلد » ، بالإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر المعروف بالداجوني الكبير (ت ٣٢٤ هـ) ، وهو صاحب كتاب في القراءات ضمنه قراءة أحد عشر مقراً (٤) .

وأما في العراق فالتقى بأشهر أساتذته وأبعمهم تأثيراً في حياته العلمية وفي مناحي تفكيره : أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، وابن كيسان النحوي (ت ٣٢٠ هـ) . وقد روى عنها في كتبه اللغوية والنحوية ، ومدحها مدحاً دل على قدرهما الكبير عنده ، فقال : « إنها أجل من رأى من النحويين » (٥) . وقد أخذ عن غير هؤلاء ولكننا عرضنا عن ذكرهم اختصاراً واكتفاء بالأهم .

-
- (١) هو عثمان بن سعيد المصري المتوفى ١٩٧ هـ . رأس المدرسة المصرية في القراءات ، وأشهر تلاميذ « نافع » أحد القراء السبعة .
- (٢) طبقات القراء . ١/٤٤٥
- (٣) إعراب القرآن لوحة ٨ / أ وشرح القوائد التسع ٣٠٤
- (٤) لطائف الإشارات ١/٨٦
- (٥) في رسالته : « إعراب قول سيبيويه في أول الكتاب : هذا باب علم ما السلك من العربية » (مخطوط) .

المرحلة الثامنة : وتمتد من سنة ٣٠١ - ٣٣٨ هـ وهي مرحلة العطاء .
وقد قضاها في التدريس والتأليف ، إذ صنف ما يزيد على عشرين كتاباً في
اللغة والنحو والتفسير والفقه والحديث .

وأهم مؤلفاته وأشهرها وأكثرها تأثيراً في الدراسات اللغوية والنحوية :

- (١) إعراب القرآن (مخطوط) .
 - (٢) شرح القوائد التسع المشهورات . طبع ببغداد سنة ١٩٧٣ بتحقيق
الدكتور أحمد خطاب العمر .
 - (٣) القطع والائتناف (مخطوط) . (٤) معاني القرآن (مخطوط) .
 - (٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن . طبع بصر سنة ١٣٢٣ هـ .
- أما أهم تلامذته فهم :

- (١) فضل الله بن سعيد بن عبد الله بن قاسم المعروف بالكزني
(ت ٣٣٥ هـ) من أهل الأندلس ، رحل إلى المشرق فسمع النحاس (١) .
- (٢) ومن أظهروهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي (ت ٣٥٥ هـ) ، وقد
سمع منه وله معه حادثة مشهورة (٢) .
- (٣) محمد بن يحيى بن عبد السلام الرباعي (ت ٣٥٨ هـ) من أهل الأندلس
رحل إلى مصر فلقى النحاس ، وحمل عنه كتاب سيبويه رواية ، وحدث
بكتبه : « المكافي في النحو » ، و « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » ،
و « صناعة الكتاب » ، و « الاشتقاق » (٣) .

(١) بغية الملتبس ؛ ٤٢٩

(٢) بغية الملتبس ؛ ٤٥٠ وتاريخ علماء الأندلس ١٤٢/٢

(٣) تاريخ علماء الأندلس ٦٩/٢ وفهرسة ابن خبير ؛ ٣٨٦

(٤) محمد بن مفرج بن عبد الله المعافري القرطبي (ت ٣٧١ هـ) لقي أبا جعفر النحاس فروى عنه كتبه : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، والناسخ والمنسوخ ، وهو أول من أدخل هذه الكتب إلى الأندلس (١) .

ويبدو أن جل تلامذة النحاس من أهل الأندلس .

(٥) وأشهر تلامذته المصريين أبو بكر محمد بن علي بن محمد الأدفوي الذي لازم النحاس وروى عنه كتبه . وعن الأدفوي نقل بعضها إلى الأندلس . وكان الأدفوي نحويًا ومقرنًا (٢) ، توفي بمصر سنة ٣٨٨ هـ .

القسم الثاني : نظرية النظم عند النحاس

وقد بسط النحاس نظريته في كتاب « القطع والانتناف في القرآن » أي : الوقت والابتداء .

وقسمه أربعة أقسام :

(١) وقف التمام . (٢) الوقف الكافي . (٣) الوقف الصالح . ويسمى « الوقف الحسن » أيضاً . (٤) الوقف الممتنع . ويسميه بعض العلماء : « الوقف القبيح » (٣) .

فالوقف التام :

هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده به ، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن ، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي ، كقوله تعالى : « واولئك هم المفلحون » (البقرة : ٥)

(١) تاريخ علماء الأندلس ٨١/٤

(٢) انباه الرواة ١٨٩/٣ والبعية ١٨٩/١ وطبقات القراء

(٣) الهادي : المكتفى في الوقف والابتداء ، ورقة ٩ : ب

والابتداء بقوله: « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » (البقرة: ٦) وكذلك: « ولو ألقى معاذيره » (القيامة: ١٥) ، والابتداء بقوله: « لاتحرك به لسانك » (القيامة: ١٦) . وكذلك: « وجعلوا أعزة أهلها أذلة » هذا هو التام ، لأنه انقضاء كلام « بلقيس » ثم قال عز وجل: « وكذلك يفعلون » (النمل: ٣٤) .

أما الوقف الكافي :

فهو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ . وذلك نحو الوقف على قوله: « حرّمت عليكم أمهاتكم » (النساء: ٢٣) ، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها . وكذلك الوقف على قوله: « اليوم أحلّ لكم الطيبات » (المائدة: ٥) ، والابتداء بما بعد ذلك لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض وكذلك الوقف على الفواصل في سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق.

أما الوقف الحسن :

فهو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً . وذلك نحو قوله تعالى: « الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم » (الفاتحة: ١ - ٢) ، الوقف على ذلك كله وشبهه حسن ، لأن المراد مفهوم ، والابتداء بقوله « رب العالمين » ، و « الرحمن الرحيم » ، و « مالك يوم الدين » لا يحسن ، لأن ذلك مجرور ، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع لما قبله ، ويسمى هذا الضرب صالحاً إذ لا يلزم القارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كافٍ لأن نفسه يتقطع دون ذلك .

أما الوقف القبيح :

فهو الذي لا يعرف المراد منه ، وذلك نحو الوقف على « بسم » و

« مالك » والابتداء بقوله . « الله » و « يوم الدين » ، من سورة الفاتحة ، لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف .

وأقبح من هذا النوع الوقف على قوله : « لقد سمع الله قول الذين قالوا » (آل عمران : ١٨١) ، والابتداء بما بعد ذلك من قوله : « إن الله فقير ونحن أغنياء » .

ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أثم وكان ذلك من الخطأ العظيم (١) .

والذي لفت نظري أن منهج النحاس في كتاب « القطع والائتلاف » ، وموقفه من المسائل النحوية والوجوه الاعرابية وطريقة تعامله معها كلها تختلف عما في كتبه الأخرى الباقية ، لأنه أعطى السياق القرآني ومعانيه صورة واحدة هي أفضل من سواها ، وهذا السياق هو العلاقة النحوية والرابطة اللغوية بين أجزاء الجملة القرآنية مرتبطة بالمعنى العام ارتباطاً وثيقاً حيث يلتزم القارئ بهذه العلاقة فيقف وقفاً تاماً في حالة واحدة ، في الموضع الذي يتم فيه المعنى وتتصل أجزاء الجملة ، فإذا تمدى القارئ هذا الموضع دون أن يقف أو وقف على ما قبله ، فقد ارتكب الخطأ وجاوز منطق الصواب . لكنه لهج في كتابه : « إعراب القرآن » و « شرح القصائد التسع » بالاحتمالات النحوية والوجوه الإعرابية وجعل لكل وجه علة في الصواب .

فكلمة « هدى » في قوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (البقرة : ٢) ، فيها ثمانية أوجه من الإعراب : (تكون في موضع رفع خبراً عن ذلك ، وعلى إضمار مبتدأ ، وعلى أن تكون خبراً بعد خبر ، وعلى أن

(١) ملخص من كتاب « المكتفى في الوقف والابتداء » لأبي عمرو الداني ورقة ٧ :

ب - ٩ : ب م

تكون رفعاً بالابتداء .. فهذه أربعة أوجه في الرفع .. وتكون على وجه خامس هو أن تكون رداً على موضع « لا ريب فيه » أي : حق هدى . وتكون نصباً على الحال من ذلك . وتكون حالاً من الكتاب ، وتكون حالاً من الماء (١) .

أما الآراء والوجوه الإعرابية في كتاب « القطع والائتناف » فهي تخضع للمفاضلة وليست موضع احتمالات تتساوى فيها الوجوه الإعرابية بالصحة بل هناك حالة واحدة يصح معها المعنى التام ويقف عندها القارئ أو المتكلم وفقاً تماماً ، وهي الحالة التي تتصل فيها أجزاء الجملة اتصالاً كلياً بالمعنى وتنقطع عما بعدها انقطاعاً كلياً . أما الجواز فلا يكون في حالة تتساوى مع حالة الوقف التام بل تأتي بعدها وهي حالة الوقف الكافي أو الصالح ، وقد لا تكون هذه ولا تلك بل حالة أخرى يمتنع معها الوقف امتناعاً كلياً .

الغاية من النظرية

وإذا كان لكل نظرية أو قضية غاية يتوخاها العالم فإن غاية هذا الفن وهذا العلم : « علم الوقف والابتداء » هي « التفريق بين المعاني والعصمة من الخطأ » والبعد عن الخلط بين المعاني المختلفة . فالقارئ إذا وقف على الآية : « فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض » (٢) ، كان المعنى أنها حرمت عليهم هذه المدة . وإذا وقف على « فإنها محرمة عليهم » كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً ، وأنهم يتيهون أربعين سنة (٣) . وعند نهاية الآية الكريمة : « وإن من

(١) إعراب القرآن لوحة ٣ : ب وينظر المرجع نفسه ، لوحة ٢ : ب ، ومواضع أخرى من الكتاب .

(٢) سورة المائدة آية ٢٦

(٣) القطع والائتناف لوحة ٨ : ا

شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (سورة الحجر آية ٢١)، وكذا الآيات التي بعدها إلى «فسجد الملائكة كلهم أجمعون». ويروى عن «نافع» (١) أن الوقف التام عند الآية ٤٧ من السورة نفسها: «ونزعا ما في صدورهم من غل» ووافقه على ذلك العباس بن الفضل (٢) (وخولفا في ذلك لأن «إخواناً منصوب على الحال بما قبله»، أي: «ونزعا ما في صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين»، والتام «وما هم بمخرجين»: أما قوله تعالى: «الغفور الرحيم» فليس بتام لأن بعده «وأن» معطوفة على ما قبلها (٣).

ولذلك يصح في أول كتابه «القطع والائتناف» - بعد بسط مجموعة من المقدمات - قوله: «فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني».

الوسائل

ولكن ماهي الوسائل التي تجعل القارئ أو المتكلم يصل إلى التفريق بين المعاني لبعض نفسه من الوقوع في الخطأ، أولاً، ويصل إلى المفاضلة بين تلك المعاني، ثانياً؟ من أجل هذا كله حدد النحاس الوسائل التي يستعين بها قارئ القرآن أو المتكلم بغير القرآن حتى يحقق الغايتين مما ويصلا إلى ذينك الهدفين.

فعند حديثه عن الأدوات التي يتسلح بها من يتصدى لموضوع «وقف التام»، يؤكد أن ما يجب أن يراعيه طالب هذا الفن هو أن يعرف قوانين النحو لأنه إذا لم يعرف ذلك وقع في الخطأ والوهم ولم يستطع أن يفرق بين المعاني

(١) هو نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة توفي سنة ١٦٩ هـ (طبقات القراء ٢/٢٣٠).

(٢) مقرئ معروف توفي سنة ١٩٥ هـ وروى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء (طبقات

القراء ١/٣٥٣).

(٣) القطع والائتناف لوحة ١٢٤؛ ١

وخط بين العذاب والرحمة . فقارئ الآية الكريمة : « يُدخِل من يشاء في رحمته والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً » (١) ، لا ينبغي أن يصل « والظالمين » بما قبله ، بل يقف على « في رحمته » لأن الظالمين منقطع مما قبله منصوب بإضمار فعل أي : ويعذب الظالمين أو وأوعدهم الظالمين عذاباً أليماً (٢) .

فمعرفة النحو حاجة ملحة لمن أراد معرفة القطع والائتناف (٣) « ليصل طالب هذا الفن إلى مجانبه الخطأ ويفرق بين المعاني فلا يخلط بينها » .

ومن أدوات طالب هذا الفن معرفة القراءات وتوجيهها وتعليمها .

غير أنه لا يورد القراءات إلا إذا أوضحت « القطع والائتناف » فإذا لم تكن حاجة إلى ذلك فإنه لا يوردها . وهذا واضح من تصريح النحاس حين بين سبب إيراد القراءات في سورة الجن فقال : (وإنما ذكرنا كل ما بلغنا من القراءات في هذه السورة لأن من أراد أن يعرف القطع والائتناف فيها احتاج إلى معرفة القراءات) (٤) .

ومن هذه الأدوات « اللغة » وما دام القرآن نزل بلغة العرب ، فلا بد لمن أراد أن يفهمه مجرد فهم أن يعرف هذه اللغة معرفة جيدة ويعرف أساليبها فكيف من أراد أن يعرف أسرار هذه المعاني ومراميها البعيدة والمفاضلة بينها ؟ ولهذا فإن النحاس أكد هذه الناحية في أول كتابه (٥) ، فقال — وهو يتحدث عن « القطع والائتناف » — : (وهو علم يحتاج إليه جميع المسلمين لأنهم لا بد لهم من قراءة القرآن ليقرأوه على اللغة التي أنزله الله جل وعز بها

(١) سورة الإنسان آية : ٣١

(٢) القطع والائتناف لوحة ٨ : ب

(٣) القطع والائتناف لوحة ١٢٣ : ب (٤) القطع والائتناف لوحة ٢٤٣ : ب

(٥) القطع والائتناف لوحة ٢ : ب

٢ (٣)

وفضلها ومدحها فقال جل ثناؤه : « بلسان عربي مبين » (١) .

ولكن ما مفهوم البيان عند النحاس ؟

مفهوم البيان - عنده - « تفصيل الحروف (٢) والوقف على ما قدمتم

والابتداء بما يحسن الابتداء به ، وتبيين ما يتجنب من ذلك » .

وما هي الوسيلة التي نبين بها وقف التام ، وما لم يتم ؟ وما هو المعيار الذي

نرجع إليه في مثل هذه الحالات ؟

أما الوسيلة التي نبين بها ماتم ولم يتم فهي اللغة وقوانين النحو بعناها

الواسع الشامل الذي يقصد به معرفة الأساليب الصحيحة والمناهج القوية التي

يجب أن يراعها قارئ القرآن والناطق ببلغته ، وقد بينها في أول كتابه « القطع

والانتناف » وضرب لها الأمثلة . وأورد ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه

جاءه رجلان فنشهد أحدهما فقال : « من يطيع الله جل وعز ورسوله فقد رشد

ومن يعصها » . فقال رسول الله ﷺ : « بس الخطيب أنت . كان ينبغي

أن تصل كلامك : « ومن يعصها فقد غوى » أو تقف على « رسوله فقد رشد » (٣) .

ثم عقب النحاس على ذلك بقوله : (فإذا كان هذا مكروهاً في الخطب

وفي كلام الناس الذي يكلم به بعض الناس بعضاً ، كان في كتاب الله جل

وعز أشد كراهة) .

وذكر عن رسول الله الحديث المعروف : « أنزل القرآن على سبعة

أحرف . اقرؤوا ولا حرج ولكن لا تحتتموا ذكر رحمة بذكر عذاب ولا

تحتتموا عذاباً برحمة » .

(١) سورة الشعراء آية ١٩٥

(٢) الحرف في مفهوم القراء : ما وقع فيه الاختلاف من كلم القرآن سواء كان حرفاً في

اصطلاح النحويين أم أسماً أم فعلاً . (ابن الفاصح : سراج القاريء المبتدي : ١٤) م

(٣) القطع والانتناف لوحة ٦ : ١

واستنتج منه قوله : (إنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب وتفصل مما بعدها إن كان بعدها ذكر النار والعقاب) (١) .
هذا إذا كانت الآية تتعلق بذكر الجنة والنار أو بذكر الثواب والعقاب .
ولكن الآيات ليست كلها على هذه الصورة .. فما هي المعايير والأسس التي نركن إليها ، ويمكن الرجوع إليها والاحتكام عندها دائماً ، أي :

(١) ماهي المعايير التي تضبط مواطن وقف التمام ؟

(٢) وماهي المعايير التي نحكم بها ما يتنع من الوقف ؟

الجواب : إنها قوانين النحو . وهذا ما مجده في كتاب « القطع والاثتشاف » بحيث تكون تلك القوانين المرجع النهائي لبيان تلك الحالات وما يتفرع منها وتصبح هذه القوانين أداة المفاضلة بين المعاني ، وأساس تمييز الخطأ إن كان هناك خطأ في رأي ، وأساس الصواب إن كان الرأي صواباً .

ولكن بأي مفهوم استعمل النحاس النحو في هذا الكتاب ؟

إن المفهوم النحوي الذي ساد في هذا الكتاب هو « قانون السياق الجملي » المرتبط بالمعنى العام حيث يكون « أداة معيارية للغة » وأساس المفاضلة بين أسلوب يصح الوقف عنده أو يجب وأسلوب لا يصح الوقف عنده لأن الوقف عنده يعارض قانوناً من تلك القوانين المتصلة بمعيارية اللغة . وهذه القوانين هي التي استندت إليها « نظرية النظم النحوي عند النحاس » .

المعيارية النحوية :

قدم النحاس المعايير النحوية في أول كتابه « القطع والاثتشاف » حتى وصل إلى صورة الأنعام . فقال : (قد ذكر ما تقدم من السور على تقصيرٍ وشرح

(١) القطع والاثتشاف لوحة ٦ : ١

فكان في ذلك دليل على كثير مما يرد من القطع التام والحسن والكافي والصالح ، فقس على ذلك ، فإني لو أتيت بذلك إلى آخر الكتاب ، على تقصير ، طال . فرأيت ألا أذكر الواضح المفهوم المعنى وأذكر المشكل وما لا يفهم إلا بفكر ونظر .. (١) .

وفيا يأتي أمثلة تتضمن المعيارية النحوية :

(١) قوله تعالى : « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون . وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » (٢) .
وعند هاتين الآيتين الكريميتين أورد النحاس ما يأتي : (قال يعقوب (٣) :
ومن التام الكافي : « ولا تلبسوا الحق بالباطل » . قال أبو جعفر (٤) : وهذا غلط بيّن ، ليس بتام ولا بكاف لأن « تكتموا » لا يخلو من إحدى جهتين ، إما أن يكون معطوفاً ولا يتم الوقف على ما قبله ، وإما أن يكون جواباً فيكون القطع على ما قبله أبعد . والجواب كما قال الشاعر :

لأنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فلو وقف على « لأنه عن خلق » لفسد المعنى ، وكذا قول العرب « لانا كل السمك وتشرب اللبن » ، لو وقف على « لانا كل السمك » لفسد المعنى . على أن « يعقوب » لما ذكر ، « لا تلبسوا الحق بالباطل تام كاف ، قال : ثم يجعل الكتمان جواباً ، فجاء بأبعد الوجهين فالوقف الكافي : « وأنتم تعلمون » وليس بتام ، لأن ما بعده معطوف عليه . وكذا « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » والتام : « واركعوا مع الراكعين » (٥) .

(١) القطع والائتناف لوحة ٧٩ : ب (٢) سورة البقرة ، الآيتان : ٣٠٤٢

(٣) هو يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة توفي سنة ٢٠٥ هـ

(٤) أبو جعفر هو النحاس .

(٥) القطع والائتناف لوحة ٢١ : ب - ٢٢ !

(ب) قوله تعالى : « قال إنه يقول : إنها بقرة* لافارض* ولا يكتر* عوان* بين ذلك . فافعلوا ما تؤمرون » (١) .
(قال نافع : لافارض ولا بكر ، تام . وكذا قال الفراء .

قال أبو جعفر: وفي الحديث : أن سعيد بن جبير (٢) كان يقف (عند) (٣) « ولا بكر » وكذا عن مجاهد (٤) وعيسى بن عمر (٥) ويعقوب وخالفهم الأخفش فقال : التمام عوان* بين ذلك . قال : أراد لاصغيرة ولا كبيرة ، ولكنها عوان بين ذلك ، وأنشد :

جلوس* لدى الأبواب طلاب نائل عوانٍ من الحاجات أو حاجة بكرا

قال أبو جعفر: مع مخالفة الأخفش هذه الجماعة ، قد جاء بوجه بعيد ، ومن النحويين من يقول : أخطأ وجاء بما لا يجوز ألبته ، وذلك أنه جعل « عواناً » من نمت « بقرة » وذلك بمنزلة المضمرة ، فإذا كان التقدير أنها بقرة عوان بين ذلك ، أي : بين الفارض والبكر فقد قدم المضمرة على المظهر (٦) .

(ج) قوله تعالى : « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة* فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا

(١) سورة البقرة آية ٦٨

(٢) سعيد بن جبير هو الإمام المقرئ المفسر قرأ على عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ (طبقات القراء ١/٣٠٦)

(٣) زيادة يقتضيتها السياق .

(٤) مجاهد بن جبر : مقرئ ومفسر قرأ على ابن عباس وقرأ عليه عبد الله بن كثير

وعبد الرحمن بن يحيى وأبو عمرو بن العلاء ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ (طبقات القراء ٤/٤٢)

(٥) عيسى بن عمر الثقفي : النحوي المشهور وهو مقرئ أيضاً قرأ على الحسن

البصري ، وتوفي سنة ١٤٩ هـ (طبقات القراء ١/٩١٣ وتراجم النحاة)

(٦) القطع والائتناف لوحة ٢٢ : ب

فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يُضِلُّ به كثيراً ويهدى به كثيراً وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين» (١) .

(قال أحمد بن موسى : مثلاً : تام . وقال أحمد بن جعفر (٢) لو وقف واقف على « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما » ، جاز وكان حسناً . وقال الأخفش (٣) : إن شئت وقفت على : « مثلاً ما بعوضة » قال أبو حاتم (٤) : والتام « فما فوقها » . قال أبو جعفر : هذا أصح الأقوال . وأما أن تقف على « مثلاً » فخطأ ، لأن « ما » إن كانت زائدة للتوكيد فالابتداء بها ، وإن كانت بمعنى الذي ورفعت « بعوضة » فهي بدل من « مثل » وكذا إن كانت نكرة . وممثل ومثل واحد . والمعنى - والله أعلم - إن الله لا يخشى أن بين شها . وممثل ومثل ، مثل ، شبه وشبهه ، كما قال (٥) :

كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدُه إلا الأباطيل

والقطع على « ما » حسن . ولكن الائتناف بما بعده قبيح لأنه منصوب مردود على ما قبله وبمعنى : ما بين البعوضة . والوقف على « ما بعوضة » ليس بهام لأنه متعلق بما بعده (٦) .

(١) سورة البقرة آية : ٢٦

(٢) أحمد بن جعفر هو أبو علي الدينوري ختن ثعلب ، نحوي معدود في المصريين توفي سنة ٢٨٩ هـ (الزيدي : طبقات النحويين واللغويين ٢٣٤) ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩ وإنباه الرواة ٣٣/١ والبغية ١/٣٩٧)

(٣) أي : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفي ٢١٥ هـ .

(٤) هو أبو حاتم السجستاني اللغوي المعروف وهو مقرئ أيضاً له اختيار في القراءة وتصنيف (طبقات القراء ١/٣٢٠ وتراجم النحاة)

(٥) البيت لكعب بن زهير من قصيدته : « البردة » .

(٦) القطع والائتناف لوحة ١٨ : أ ب

(قال أبو حاتم « فأما الذين آمنوا » ، ليس بقطع كاف لأنه لم يأت الخبر . « فيعلمون أنه الحق من ربهم » قطع حسن لأن « أما » لا تحتاج إلى تكرير ، وإنما يأتي بعدها ما هو معطوف عليها . « وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا .. » قال أبو حاتم : هذا الوقف (١) . وأما الفراء فليس هذا عنده تاماً ، والجم - عنده - ويهدي به كثيراً) .

قال أبو جعفر : (الأولى في هذه الآية ما قاله أبو حاتم ، والدليل على ذلك قوله جل وعز : « وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا » . ثم قال الله جل وعز : « كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء » (٢) .

فقد قاس آية البقرة على آية المدثر لأن السياقين متشابهان كل التشابه وما دام القطع التام في آية المدثر عند قوله تعالى « مثلاً » من قوله : « وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون : ماذا أراد الله بهذا مثلاً » ، وعلة الوقف أنها نهاية حكاية قولهم وبعده : « كذلك يضل الله .. الآية » ، وهو منقطع بما قبله انقطاعاً تاماً لأنه ليس من حكايتهم بل هو كلام مستأنف ، فهذا يبين أن الوقف عند قوله تعالى : « مثلاً » تام .

حالات يمتنع الوقف عندها ولا يحسن

أما في هذه الحالات فتظهر قوانين علم النحو بأجلى مظاهرها كما تظهر المياريّة النحوية لتطبيقات « نظرية النظم النحوي » عند النحاس . وأهم الحالات التي دارت في كتاب « القطع والائتناف » ومثلت هذه النظرية هي :

(١) أي : الوقف التام بدليل ما بعده

(٢) سورة المدثر آية : ٣١

(١) حالة المبتدأ والخبر :

سورة الفاتحة آية : ٣ : « الحمد لله رب العالمين »

قال النحاس : (لا يقف على الحمد لأنه مبتدأ لم يأت خبره) (١) .

(٢) حالة النعت والمنعوت :

سورة الحجر الآيتان : ٩٥ - ٩٦ : « إنا كفيناك المستهزئين الذين يجعلون

مع الله إلهاً آخر فسوف يعلمون » .

قال النحاس : (زعم العباس بن الفضل أن الوقف الكافي : « إنا

كفيناك المستهزئين » . وعقب النحاس عليه بقوله : (وهذا غلط لأن « الذين »

نعت للمستهزئين) (٢) .

(٣) حالة الموصول والصلة :

سورة البقرة آية : ٢٧ : « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » .

قال النحاس : (هذا ليس بقطع كاف لأن ما بعده معطوف على ما في

الصلة فهو داخل في الصلة ، وما بعده هو قوله تعالى : « ويقطعون ما أمر الله

به أن يوصل ») (٣) .

(٤) الحال ومتعلقاته :

١ - سورة إبراهيم الآيتان : ٤٩ - ٥٠ ، وترى المجرمين يومئذ مقرنين

في الأصفاد سراييلهم من قطران وتغشى وجوههم النار » .

قال النحاس : (« مقرنين في الأصفاد » ، ليس بثام لأن « سراييلهم من

قطران » في موضع الحال . و « تغشى » معطوف عليه . والتمام : « إن الله

سريع الحساب ») (٤) .

(٢) نفسه ، لوحة ١٢٤ : ١

(٤) نفسه ، لوحة ١٢٣ : ١

(١) القطع والاثنتان لوحة ١١ : ب

(٣) نفسه ، لوحة ١١ : ب

ب سورة الحجر الآية : ٤٧ : « ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين » .

قال النحاس : (« من غل » تمام عند « نافع » وتابعه على ذلك العباس ابن الفضل ، وخولفا في ذلك لأن « إخواناً » منصوب على الحال مما قبله) (١)

(٥) المستثنى والمستثنى منه :

١ - سورة المؤمنين .

قال النحاس : (يجوز الوقف على كل آية - أي في سورة المؤمنين - إلا على « والذين هم لفروجهم حافظون » (الآية : ٥) لأن بعده استثناء هو قوله تعالى : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين » (الآية ٦) (٢) .

ب - سورة النساء آية : ٦٦ : « ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم .. » .

وهنا أورد النحاس رأى الإمام يعقوب الحضرمي في الوقف الكافي في هذه الآية . فهو يرى أن الوقف الكافي هو قوله جل وعز « ما فعلوه » .

وعقب عليه النحاس بقوله : (هذا تخليط ، لا يجوز الوقف على « ما فعلوه » كما لا يجوز الوقف على قوله جل وعز : « فلبث فيهم ألف سنة ») (٣) .

والسبب في هذا الامتناع أن بعد قوله تعالى : « فلبث فيهم ألف سنة » استثناء هو قوله تعالى : « إلا خمسين عاماً » (سورة العنكبوت الآية : ١٤) .

وكذا لا يجوز الوقف على « ما فعلوه » لأن بعده استثناء هو قوله جل وعز « إلا قليل منهم » . وهذا - لعصري - قياس بديع .

(١) القطع والائتناف لوحة ١٢٤ : ١

(٣) نفسه لوحة ٦٢ : ١

(٢) نفسه لوحة ١٥٢ : ١ - ب

(٦) المعطوف والمعطوف عليه :

أ - سورة البقرة آية : ٤٣ : « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون » .

قال النحاس : (« وأنتم تعلمون » وقف كاف ، وليس يتم لأن ما بعده معطوف عليه ، وكذا : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » والقطع والتام « واركعوا مع الراكعين » (١) .

ب - سورة الذاريات الآيات : ١ - ٦

« والذاريات ذروا . فالحاملات وقرا . فالجاريات يسرا . فالقسيمات أمرا . إنما توعدون لصادق . وإن الدين لواقع »

قال النحاس : (والذاريات) : خفض بواو القسم . وما بعده معطوف عليه ، فجواب القسم : « إنما توعدون لصادق » . ثم عطف على الجواب : « وإن الدين لواقع » فهانئ التام (٢) .

حالات الاتصال السياقي

ووضع النحاس أيضاً مجموعة من حالات الاتصال السياقي والجملي التي يقف عندها القارئ لكامل اتصالها ، ويتجنب الوقف على ما قبلها سواء أكان كمال الاتصال بالتوكيد أو بالبدل أو بالعطف ، أو بسياق آخر يتم به المعنى كلياً ..

فمنذما أورد قوله تعالى : « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله » (٣) .

(١) القطع والائتناف لوحة ٢٢ : أ (٤) نفسه لوحة ٤٤ : ب

(٣) البقرة : ٢٨٥

أورد بعدها قول يعقوب : (ومن الوقف التام) « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه » قال : « والمؤمنون » (رفع بالابتداء لا بفعلهم) ثم قول الأخفش سعيد : (وأما « آمن الرسول » فالتام فيه « والمؤمنون ») . ثم عقب على الرأيين بقوله : (هذا القول الأخير - أولى من الأول لأن واو العطف توجب أن يكون الثاني داخلاً فيما دخل فيه الأول ، إلا أن تقع حجة بغير ذلك . وأيضاً فإن بعده : « كل آمن بالله » ولم يقل كلهم فيكون توكيذاً (١) . فالوقف التام عنده « والمؤمنون » و « كل آمن بالله » وهو مبتدأ وخبر .

وفي الحديث عن الأئمة (٢) في سورة الفاتحة ، جمع كثيراً من هذه الحالات . فقال : (القطع على اسم الله جائز إلا أن الائتناف بما بعده لا ينبغي لأنه نعت . وكذا الوقف على « الرحمن » ، والتام « بسم الله الرحمن الرحيم » . ولا يقف على « الحمد » لأنه مبتدأ لم يأت خبره . والوقف على اسم الله جائز إلا أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك لأن قوله : « رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين » نعت ، وهذا التام . ولا يقف على « إياك » لأنه موضع نصب بنعبد ، ولا على « نعبد » لأن ما بعده معطوف عليه ، والتام « نستعين » . ولا يقف على « اهدنا » لأن « الصراط » منصوب به . ولا على « الصراط » لأن « المستقيم » نعت له . ولا على « المستقيم » لأن بعده بدل . ولا على « الذين » لأن ما بعده من صلته ، ولا على « عليهم » لأن « غير » بدل من « الذين » أو نعت .. والتام « ولا الضالين » (٣) .

وكل هذه الحالات - وأمثالها - توضح كل الإيضاح أن اهتمام النحاص في كتاب « القطع والائتناف » منصب على السياق الجملي المرتبط بالنظم النحوي ارتباطاً كلياً ، بعيداً عن القضايا الشكلية والاحتمالات الكثيرة التي

(١) القطع والائتناف لوحة ٤٤ : ب (٢) الأئمة : جمع تمام أي وقف التام

(٣) نفسه لوحة ١١ : ب - ١٢ : أ

تجدها في « نظرية الاحتمالات النحوية » عنده حيث تتساوى هذه الاحتمالات في الصحة . أما في هذا الكتاب فهناك حالة واحدة يصح معها « وقف التمام » وليس هناك غيرها ولا ما يعادلها . ولهذا ظهرت عنده قضايا جديدة مرتبطة بهذا المنهج الجديد ، فهو يرفض القراءة التي لا تتفق مع قراءة الجمهور حيث تناسب الأخيرة وقف التمام ، حتى لو كانت تلك القراءة المرفوضة لأحد الأئمة المشهورين كالكسائي (١) وهو يرفض الوجه الضعيف في العربية أو الذي لا يتفق عليه أكثر العلماء ، صرحاً أن كتاب الله « إنما يحمل على الأشهر » (٢) لا على الأضعف من لغة العرب . وهذه اللمحة لم نألفها حتى في كتابه « إعراب القرآن » ولا في « شرح القوائد التسع » فقيمها تكثير الاحتمالات وتعدد الأوجه ويكثر الاهتمام بالاختلافات النحوية الجزئية .

فهو في كتابه « القطع والائتناف » قد أعطى صورة واضحة « لنظرية مبكرة في النظم » أساسها « علم النحو » ، وغايتها المفاضلة بين الأساليب والمعاني النحوية لتصل في النهاية إلى حالة واحدة هي أفضل الحالات التي يصح معها النظم الكلي الذي تأتلف أجزاءه وترتبط معانيه ارتباطاً تاماً فتتفرغ معه الاحتمالات لأنها لا تتحقق هذا الارتباط الكلي الذي سماه « القطع التام » . وكل الحالات الأخرى لا تتحقق مثل هذا « القطع » وإنما تتحقق لوناً آخر أو حالة أخرى هي حالة القطع الكافي أو الصالح أو الحسن . وهذا معناه أنه كلما اختلف بناء الجملة اختلفت حالة الوقف ، ومنها حالة « امتناع الوقف » . كل ذلك وفق القوانين النحوية التي تتضمنها لغة القرآن .

وقبل أن انتقل إلى القسم الثالث والأخير لا بد أن أشير إلى أن النحاص مسبقاً بياني بعض جزئيات النظرية ومسبوق بقسم من التعليقات ، وفضله

(١) القطع والائتناف لوحة ٢٤٧ : ب (٢) نفسه، لوحة ٢٢٨ : ا

ينحصر في إضافاته الرائدة وفي هذا التكوين الكلي لنظرية النظم بكل أبعادها من حيث المنهج العام ، والاسلوب ، والجزئيات المرتبطة بمنهجه ، وهذا هو أهم شيء ولهذا ناقش كثيراً من الجزئيات والتعليقات التي نقلها وردت كثيراً منها لأنها لا تخضع لمنهجه ولا تتصل بهيكلة العام اتصالاً كلياً .

القسم الثالث : هل أثرت نظرية النحاس في نظرية الجرجاني ؟

والسؤال الذي يرد هنا : هل أثرت « نظرية النظم النحوي » عند النحاس (المتوفى ٣٣٨ هـ) في (نظرية النظم) عند عبد القاهر الجرجاني (المتوفى ٤٧١ هـ) وهو مسبق بالنحاس من حيث الزمن .

إن الموازنة بين النظريتين من حيث الوسائل والغايات والتفاصيل هي التي تقرر الجواب .

(١) من حيث الوسائل :

فقد جعل عبد القاهر قوانين النحو وأصوله هي أساس المفاضلة بين المعاني وأساس الخطأ والصواب ، ومحصل ذلك « أن تعتمد إلى اسم فتجمله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو توكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً » (١) .

وهذه الوسيلة .. هي وسيلة النحاس للوصول إلى أساس المفاضلة بين المعاني . بل من أول الوسائل ، والحالات التي بسطناها والنصوص التي نقلناها من كتاب النحاس كافية للتدليل على هذا .

(١) دلائل الاعجاز : ٤٤

(٢) من حيث الغاية :

أما من حيث الغاية فإن « عبد القاهر الجرجاني جعل الغاية من نظريته « المفاضلة بين المعاني التي ينتظمها علم النحو » (١) .
وتلك غاية النحاس من نظرية النظم النحوي ، غير أن الأول استعملها في الدلالة على إعجاز القرآن واستعملها الثاني في ضبط قراءة القرآن حتى يُقرأ قراءة متفقة مع أفضل أساليب اللغة التي أنزل بها .

(٣) من حيث التفاصيل :

أما نقاط الالتقاء من حيث التفاصيل فهي :
أولاً : إن عبد القاهر جعل أساس نظريته أن تراعى قوانين النحو حيث تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً .. أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه .

وهذه القوانين النحوية والحالات الاسلوبية هي أساس المعيارية عند النحاس .. وعليها مدار كتابه : « القطع والائتلاف » ..

ثانياً : من الحالات التي جعلها عبد القاهر أساساً للمعيارية النحوية هي أن نجيء باسم بعد تمام كلامك فتجعله صفة أو حالاً أو بدلاً .. والاهتمام بالأئمة وحالة الوقف التام وصلة الاسم - في حالات كونه صفة أو حالاً أو بدلاً - بهذا الوقف التام هو من أهم القضايا التي اهتم بها النحاس في كتابه .

ثالثاً : وليس هذا فحسب ، بل إن عبد القاهر استعمل عبارة « الاستئناف »

(١) دلائل الإعجاز : ٣٥

في كتابه « دلائل الإعجاز » أكثر من مرة ، في موضوع واحد هو :
« الفصل والوصل » وهي عبارة النحاس ، وجل « السابقين له استعملوا عبارة
« الوقف والابتداء » في هذا الموضوع أما هو فقد استعمل « القطع والائتناف »
فلو لم يتأثر عبد القاهر بالنحاس لاستعمل عبارة البلاغيين « الفصل والوصل »
وهي العبارة التي عقد من أجلها الباب .

رابعاً : وليس هذا فحسب ، بل إن عبد القاهر وقف عند بعض
الآيات في باب « الفصل والوصل » ، وهي من موضوعات « القطع والائتناف »
وكان يستطيع أن يقف على مئات الآيات أمثالها ، وهي قوله تعالى : « إن
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » (سورة البقرة
آية : ٦) . بل كان وقوفه عند الجزء الذي وقف عنده النحاس تماماً . فقد
وقف عند قوله تعالى : « لا يؤمنون » مبيناً أنه توكيد لقوله تعالى : « أنذرتهم
أم لم تنذرهم » ، وأن معناها يتصل بالأول كما ترتبط الصفة بالموصوف
والتأكيد بالؤكد (١) .

وبناء على فهمنا لنظرية النظم عند الجرجاني نرى أنه يريد أن يقول :
إن تمام الكلام هو « لا يؤمنون » وإنه يتصل بما قبله « أنذرتهم أم
لم تنذرهم » تمام الاتصال ولذلك فصل بينه وبين ما بعده تمام الانفصال فلا
يعطف عليه . وتلك حالة من حالات ترك العطف التي بسط فيها عبد القاهر
القول في دلائل الإعجاز (٢) .

ومعنى هذا أن عبد القاهر جعل تمام الكلام « لا يؤمنون » وهذا
مأخوذ عنه النحاس بكل وضوح حين قال : (والأدلى أن يكون القطع
« لا يؤمنون » ويكون كافياً) (٣) .

(١) نفسه : ١٧٤ ، ١٧٥ . (٢) نفسه : ١٨٧

(٣) القطع والائتناف ، لوحة ١٤ ؛

فأوسيلة واحدة والغاية واحدة والملاحم والقسمات التفصيلية متشابهة في موضوع واحد ..

أليست هذه الدلائل على تأثير نظرية النظم عند النحاس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني دلائل كافية ؟

ولله الحمد في الأولى والآخرة . وهو حسي ونعم الوكيل .

كلية الآداب

الجامعة المستنصرية - بغداد أحمد نصيف الجنابي

المراجع المساعدة

- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس (مخطوط مكتبة فاتح باسطنبول رقم ٨٨) .
- بغية الوعاة : للسيوطي ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ط . القاهرة ١٩٦٤ م .
- تاريخ علماء الأندلس : تأليف ابن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ) ط . القاهرة ١٩٦٦ .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي ، تحقيق أبي انفضل إبراهيم ، ط . القاهرة ١٩٦٧ م .
- دلائل الإعجاز : تأليف عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) مطبعة المنار ١٣٣١ هـ .

- رسالة «إعراب قول سيويه في أول الكتاب : هذا باب علم ما الكلم من العربية» (مخطوطة ضمن مجموع رقمه ٢٧٤٠ ، بمكتبة شهيد علي باشا بتركيا) .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، ط . بغداد ١٩٧٣ م .
- طبقات القراء (أو غاية النهاية في طبقات القراء) . لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، ط . مصر ١٣٥١ هـ .
- عبد القاهر الجرجاني . الدكتور أحمد أحمد بدوي (سلسلة أعلام العرب)
- عبد القاهر الجرجاني . للدكتور أحمد مطلوب .
- فهرسة ابن خير الأشبيلي (ت ٥٧٥ هـ) . طبعة قومش بسرقة ١٨٩٣ م .
- في الميزان الجديد . للدكتور محمد مندر .
- القطع والائتناف . لأبي جعفر النحاس . مخطوط مصور بمحمد المخطوطات برقم ٥٧ – ٥٨ قراءات .
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) تحقيق الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين ، ط . القاهرة ١٩٧٢ م (الجزء الأول فقط) .
- اللغة العربية ، معناها ومبناها . للدكتور تمام حسان ط . القاهرة ١٩٧٣ م
- المكتفى في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات رقم ٩١ قراءات .
- الناسخ والمنسوخ في القرآن . للنحاس ، ط . مصر ١٣٢٣ هـ .

م (٤)